الوعي بالتشريعات البيئية عند طلبة الجامعات الفلسطينية

د. محمود حسن الأستاذ*
أ. محمود محمد الددح**

* أستاذ المناهج وطرائق التدريس المشارك/ كلية التربية/ جامعة الأقصى/ غزة/ فلسطين.
** ماجستير في أصول التربية/ كلية التربية/ جامعة الأقصى/ غزة/ فلسطين.

ملخص:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف إلى مستوى الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة، ودور الجامعات الفلسطينية في تنميتها، ولهذا استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما اختيرت عينة عشوائية بسيطة بمعدل (١٥٪) من مجتمع الدراسة، فتكونت العينة من (٦٠٠) طالب وطالبة، وأعدّ اختبار الوعي بالتشريعات البيئية، وإستبانة لدور الجامعات في تنميته، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في معرفة طلبة الجامعات الفلسطينية بالمواثيق والتشريعات البيئية سواء على الصعيد الدولي منها، أم على الصعيد المحلي الفلسطيني، حيث لم يزد مستوى معرفتهم بتلك التشريعات عن ٧٠٪ في الحد الأدنى، ولقد احتلت معرفة الطلبة بالمواثيق الدولية البيئية المرتبة الأولى بتكرار (٤٢) ، ونسبة مئوية ٧٪، أما معرفتهم بالتشريعات البيئية الفلسطينية، فكانت في المرتبة الثالثة بتكرار (٢٠) ، ونسبة مئوية ٣,٣٪. وهذا يعني غياب الثقافة البيئية الفلسطينية المتعلقة بالتشريعات والقوانين البيئية. ولقد كانت هناك فروق دالة إحصائياً في مستوى الوعي بهذه التشريعات، ترجع لمتغير الجنس، ونوع الجامعة، وكانت هذه الفروق لصالح الذكور من جهة، وطلبة الجامعة الإسلامية من جهة أخرى.

Abstract:

This study aimed at identifying the role of the Palestinian universities in developing environmental regulations awareness among students. Therefore, the analytical descriptive approach has been used. A simple random sample has been selected at (15%) of the population. The overall sample came to be (600) male and female Palestinian students. So two tools have been prepared: a questionnaire about the role of the Palestinian universities in developing environmental regulations awareness and environmental regulations test. The study found that there are a weakness in the awareness of international & local environmental regulations for the student of Palestinian Universities, so the level of this awareness is less than (70%) , Therefore, the awareness of international environmental regulations takes the first mark with (42) frequencies and (7) Percentage but the awareness of local environmental regulations takes the third rank with (20) frequency & (3.3) percent. This means that the Culture & literacy of Palestinian environmental regulations was absent. There are statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.01$) in the students' responses about the total role of the Palestinian universities in developing environmental regulations awareness attributed to gender for males favor and for the Islamic University favor.

مقدمة:

تحتل قضايا البيئة موقع الصدارة في سلم أولويات الدول المتقدمة والنامية واهتماماتهما على حد سواء، إذ تواجه هذه الدول تحديات بيئية واسعة النطاق ناجمة عن الآثار السلبية للتعامل مع البيئة، وما من شك في أن العالم منذ أوائل القرن الماضي اتجه إلى حشد جهود دولية عديدة، ووضع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالبيئة، سواء على المستوى الثنائي أم الإقليمي أم الدولي بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها نظيفة وملائمة لحياة الإنسان، بحيث يتوجب على الدول التي تصادق على هذه الاتفاقيات أو بعضها، أن تلتزم باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية، لتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات، وتطبيقها على المستوى الوطني.

وعلى المستوى الفلسطيني فقد نص القانون الأساسي الفلسطيني على أن البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، وأن الحفاظ عليها وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسئولية وطنية من الدرجة الأولى (سيسالم وآخرون، ١٩٩٣) .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم النصوص التشريعية الفلسطينية المتعلقة بحماية البيئة لم توجه مباشرة إلى البيئة الفلسطينية بشكل خاص، بل تناول بعضها جوانب من البيئة وفق تصور محدود، أي أن الصورة الكاملة لحالة البيئة الفلسطينية غائبة عن أذهان المشرعين، مما جعل تلك النصوص غير كافية وغير ملائمة للحاجة التي تتطلبها تطورات العصر، إذ يغيب عن هذه النصوص المعيار العلمي المرجعي في تحديد المخالفات المتعلقة بالبيئة، مما يعني تعريض تطبيق النص القانوني للاجتهاد والخروج به عن مقاصده (بارود، ١٩٩٦: ١٠٧) .

ولما كان هذا حال النصوص، فقد استدعت الحاجة لإعادة النظر في التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالبيئة، والدعوة إلى إجراء المزيد من التعديلات عليها لتتلاءم مع المستويات المطلوبة من الصحة والسلامة البيئية، خاصة في الجوانب المتعلقة بالبيئة الزراعية، التي ترتبط مباشرة باحتياجات المواطن الفلسطيني من مأكل وملبس، كما ترتبط بالموارد الطبيعية الحيوية التي تدعو الضرورة إلى صيانتها والحفاظ عليها وتنميتها بشكل مستدام (Mansi,1998) .

ومع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت المحاولات الفلسطينية للتعاطي مع مشكلات البيئة، وتحديد الجهات المخولة بمتابعتها، لذا فقد أنشأت السلطة الوطنية في تشرين أول من عام ١٩٩٤ دائرة التخطيط البيئي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي،

حيث كان من صلاحياتها متابعة الإدارة البيئية في مناطق السلطة الوطنية، وفي الوقت نفسه تشكلت في وزارات الصحة والزراعة والحكم المحلي دوائر للشؤون البيئية، الأمر الذي شكل ازدواجية في الصلاحيات، وتسبب في عدم تحديد المسؤوليات والمرجعيات المحددة لاتخاذ القرارات في شؤون الإدارة البيئية (Jad, 2000) .

وفي كانون أول (ديسمبر) من عام ١٩٩٦م أُنشئت سلطة جودة البيئة بمرسوم رئاسي، أنيط بها المهمات الإدارية المتعلقة بالبيئة كافة، إلا أن الدوائر الخاصة بالبيئة في كل وزارة من الوزارات واصلت عملها وفق خططها وبرامجها الخاصة، وفي عام ١٩٩٨م أنشئت وزارة شؤون البيئة، واعتبرت المرجعية الأساسية للشؤون البيئية في فلسطين، وفي عام ٢٠٠٢م صدر مرسوم رئاسي بتحويل وزارة شؤون البيئة إلى سلطة جودة البيئة، وأعطيت المهمات والصلاحيات نفسها التي كانت للوزارة.

وفي ضوء ذلك، تزايد الاهتمام بالتعليم البيئي والتربية البيئية، وبخاصة بعد الوصول إلى قناعة أكيدة بأنه يمكن تغيير وتعديل سلوك الإنسان، وتغيير نظرته للبيئة وعلاقته بها، من خلال التعليم النظامي، ومن خلال التربية البيئية التي تستخدم فيها أساليب ومناهج متنوعة تحتكم إلى القوانين والتشريعات البيئية (سليمان، ١٨٠: ١٩٩٧) .

لذا فقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لوجود تربية بيئية تغرس في النفوس أهمية المحافظة على البيئة، لأن في ذلك محافظة على الإنسان ذاته على المدى البعيد، وضرورة العمل على تنمية الوعي بحقوق الإنسان البيئية بما يتمشى مع التطور الاجتماعي والاقتصادي والتقني. ذلك أنه لابد من حماية هذه البيئة من الإنسان ذاته، الأمر الذي يتطلب تنمية الوعي لديه بالتشريعات البيئية وقوانينها من خلال أوسع قاعدة ممكنة (الشرنوبي، ٢٦: ٢٠٠٣) .

ومن هذا المنطلق، فإن الإنسان مسئول مسؤولية أخلاقية إزاء بيئته، فهو من خلال انتمائه لها عليه أن يصنع بيئة تطيب فيها الحياة، وعليه أن يفكر كيف نكون أحباء للبيئة، وأن نقف في وجه تلوثها، وأن نجد الحلول العملية لمشكلاتها (الفرا، ٢٤: ١٩٩٣) .

وفي هذا السياق تؤدي الجامعة دوراً أساسياً في تشكيل الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة، سواء في إطار تزويدهم بالمعلومات البيئية الصحيحة، أو تشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه قضايا البيئة وتشريعاتها المحلية والعالمية، والجامعة مؤسسة إحدى وظائفها الأساسية خدمة البيئة (الخطيب، ١٢٥: ١٩٩٥) ، والتوجه الدولي اليوم لجامعات العالم في–إطار التربية البيئية– يدور حول الوعي البيئي لدى الدارسين، وبخاصة في مجال التشريعات البيئية. لذا فإن التعليم الجامعي الفلسطيني لابد أن يؤدي دوراً في الحفاظ على

البيئة، وحسن استغلالها، وحل مشكلاتها في إطار من الوعي بالقوانين والتشريعات البيئية، حيث ينصب التعليم الجامعي على فئة الشباب، والشباب الجامعي الفلسطيني هم الشريحة التي تمثل أداة التغيير في المجتمع، فإذا أُعدّوا إعداداً جيداً من خلال توسيع مداركهم، وزيادة معارفهم ووعيهم بحقوقهم البيئية ضمن الإطار القانوني بكيفية المحافظة على البيئة واستثمار مواردها بشكل مناسب، والعمل على تنميتها، فإنهم بذلك يكونون قادرين على اتخاذ قرارات بيئية سليمة عند انخراطهم في العمل، كذلك سينعكس سلوكهم البيئي بدرجة أو بأخرى على سلوك طلبتهم في المستقبل، إذ يميل الطلبة عادة إلى محاكاة سلوك معلميهم، وبالتالي تبدو الحاجة إلى هذه الدراسة من أجل تعزيز السلوك البيئي لدى طلبة الجامعات، أو تعديل هذا السلوك إن لم يكن بالمستوى المطلوب (الحفار: ٢٥٦: ١٩٩٠) .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، أكدت العديد من الجهود والدراسات التربوية الفلسطينية على أهمية السلوك البيئي بشكل عام والقيم البيئية وتشريعاتها بشكل خاص، فركزت على ضرورة تضمينها في المناهج الدراسية، حيث أكد الأغا وأبو دف (١٩٩٦) على ضرورة تبني منظومة قيمية للتعليم الفلسطيني، وذلك في المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية، الذي عُقد في غزة من قبل لجنة تطوير المناهج الفلسطينية، كما أكدت معظم دراسات المؤتمر التربوي الثاني الذي عُقد برام الله (١٩٩٩) بعنوان: (المناهج الفلسطينية رؤية مستقبلية) على ضرورة الاهتمام بالبيئة وتنمية اتجاهات إيجابية نحوها لدى المتعلمين من أبناء الشعب الفلسطيني من خلال مناهجه. وتشير العديد من الأبحاث إلى أهمية دراسة السلوك البيئي لهذه الفئة من الطلبة، حيث عقدت كلية التربية الحكومية بغزة مؤتمرها العلمي الأول حول البيئة والمجتمع في الفترة ما بين ٢٦– ٢٣ مارس ١٩٩٧م كما عقدت الجامعة الإسلامية بغزة يومها البيئي حول البيئة والسلوكيات البيئية يوم ٣– ٦– ١٩٩٨. كما أوصت دراسة الفرا (١٩٩٧) إلى ضرورة تطوير برامج إعداد المعلمين وتزويدها بمساقات تُعنى بالأخلاقيات وتهتم بنشر الوعي البيئي. كما أوضحت دراسة الأستاذ وأبو جحجوح (١٩٩٩) أن هناك اهتمامًا فلسطينيًا واضحًا من قبل مصممي المناهج بوزارة التربية والتعليم بالمنظومة التعليمية بشكل عام، وبالقيم البيئية بشكل خاص، وذلك من خلال بحث هدف إلى الكشف عن توازن القيم في مناهج العلوم الفلسطينية. وكذلك قام تيسير نشوان (١٩٩٧) بدراسة فلسطينية هدفت إلى معرفة مدى اكتساب طلبة المدارس بقطاع غزة للاتجاهات البيئية المرغوبة، وتوصلت إلى أن عدد الطلبة الذين كانت اتجاهاتهم البيئية ايجابية يزيد عن (٥٠٪) من العدد الكلي للطلبة.

في ضوء هذه المرتكزات والجهود تبدو الحاجة ماسة إلى وجود تربية بيئية قائمة على التشريعات بصورة تطبيقية وليست نظرية، في عصر ساء فيه استخدام البيئة، لذا

فقد جاءت فكرة هذه الدراسة حول الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة ودور الجامعات الفلسطينية في تنميتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية؟ وما دور الجامعات في تنمية ذلك؟

ويشتق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما مستوى وعي الطلبة في الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية؟

٢. ما دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة؟

٣. إلى أي مدى يختلف دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة باختلاف كل من: الجنس، التخصص، الجامعة، المعدل التراكمي للطلبة؟

٤. ما التصور المقترح لتحسين دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة الجامعات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف إلى مستوى الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة، ودور الجامعات الفلسطينية في تنمية ذلك وبشكل محدد تهدف إلى:

- تحديد مستوى وعي طلبة الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية.
- التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة، وإلى أي مدى يختلف هذا الدور باختلاف متغيرات الجنس والتخصص والجامعة والمعدل التراكمي للطلبة.
- اقتراح تصور لتنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة الجامعة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى كونها:

- تتناول موضوعاً مهماً، يربط بين البيئة من جهة، وبين حقوق الإنسان من جهة ثانية، ويخرج بفكرة جديدة وهي التشريعات البيئية، وهو من الموضوعات النادرة التي تمَّ تناولها في البيئة الفلسطينية.

♦ تركز الدراسة على فئة طلبة الجامعات كعينة مستهدفة، حيث أن طلبة الجامعات يمثلون المحور الأكثر أهمية، والأكثر تأثيراً في مجريات المجتمع الفلسطيني، ذلك من منطلق أنهم سيقودون دفة الحياة في المستقبل، وهم عنوان المرحلة، والأقدر على إحداث التغيير المجتمعي والبيئي نحو الأفضل.

♦ تسهم هذه الدراسة في إبراز فكرة التفاعل بين الطالب الجامعي وحقوقه البيئية، ومعاونته على إدراك تصور متكامل للإنسان في إطار بيئته.

♦ قد يفيد من هذه الدراسة الشئون الأكاديمية بالجامعات الفلسطينية بغرض التخطيط لمساق دراسي خاص بالتشريعات البيئية للإنسان كمتطلب جامعي، حيث إن هذه الثقافة عالمية، وغير متوافرة في بلادنا.

♦ قد يفيد من هذه الدراسات المؤسسات التي تهتم بشئون البيئية، وتلك التي تهتم بحقوق الإنسان، وذلك من أجل صياغة مواد تشريعية واضحة تتعلق بالتشريعات البيئية للإنسان.

♦ تقدم الدراسة تصوراً مقترحاً حول دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية للإنسان، مما يفيد صانعي القرار في الجامعات إلى ضرورة الاستفادة من هذا التصور عند التخطيط لمراجعة الخطط الدراسية في الجامعات، وإضافة مساق جديد يتعلق بالتشريعات البيئية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الطلبة من الجنسين في المستوى الرابع من مرحلة البكالوريوس في الجامعات الفلسطينية الثلاث وهي: (الإسلامية– الأزهر– الأقصى) في العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

تعريف مصطلحات الدراسة:

يتبنى الباحثان التعريفات الآتية:

◄ **الوعي بالتشريعات البيئية**: ويقصد به مدى إلمام طلبة الجامعات بالتشريعات البيئية في المجالات الآتية: مجال المواثيق البيئية الدولية، ومجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية، ومجالات التشريعات البيئية التي تتعلق بكل من مياه الشرب والهواء وإدارة المياه العادمة وشبكات الصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة وإدارة الموارد البيئية

والتنوع الحيوي والبيئة البحرية والتصحر. ويقاس إجرائياً في هذه الدراسة بالعلامة التي يحصل عليها الطالب في الاختبار المعد لذلك في المجالات المذكورة.

◄ **دور الجامعات**: ويقصد به في هذه الدراسة كل ما تقوم به الجامعات الفلسطينية بغزة من جهود تتعلق بالتشريعات البيئية كالمؤتمرات والندوات وورشات العمل والمعارض والبحوث والمجلات الفنية والعمل الأكاديمي. ويقاس إجرائياً في هذه الدراسة بالعلامة التي يحصل عليها الطالب على الإستبانة المعدة لذلك، والتي تضم الأدوار الآتية للجامعة: الدور الأكاديمي والدور الثقافي والدور البحثي والدور الإعلامي والدور الفني.

الدراسات السابقة:

لما كان البحث العلمي منشطاً إنسانياً، يتسم بالتراكمية من جهة، وبالعالمية من جهة أخرى، فإن هذه الدراسة تتناول الدراسات والبحوث ذات العلاقة، وذلك على الرغم من قلة الدراسات التي تتناول التشريعات والقوانين والمواثيق البيئية، ومن الدراسات التي اهتمت بموضوع التربية البيئية دراسة **مسلماني** (١٩٨٥) التي هدفت إلى وضع منهاج في التربية البيئية لطلبة معاهد المعلمين في الأردن، وقياس مدى فعاليته في تنمية المفاهيم والاتجاهات البيئية، وكذلك دراسة **عبد العال** (١٩٨٦) التي هدف فيها إلى وضع برنامج تنمَّى من خلاله مفاهيم التربية البيئية في مناهج العلوم البيولوجية لدور المعلمين والمعلمات.

أما دراسة **الشافعي** (١٩٩٠) فقد هدفت إلى بناء برنامج التربية البيئية لطلاب كليات التربية، وقياس فاعليته بإعداد وحدة دراسية من وحداته وتجربتها عملياً. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية الاتجاهات نحو حفظ الطاقة لصالح التطبيق البعدى. في حين هدفت دراسة **النجدي** (١٩٩٠) إلى معرفة أثر مقرر علوم التربية البيئية على تنمية الاتجاهات نحو البيئة، وتحصيل بعض المفاهيم لدى المعلمين أثناء الخدمة.

أما دراسة **صديق وعطوة** (١٩٩١) فقد هدفت إلى تقصى أثر استخدام منهج مستقل للتربية على تنمية الوعي البيئي لدى طلبة شعبة التعليم الأساسي بكلية التربية في المنصورة ودمياط. كذلك هدفت دراسة **عبد الله** (١٩٩٢) إلى معرفة القيم البيئية السائدة لدى طلبة جامعة الزقازيق بمصر، وإلى معرفة العوامل التي تؤثر في اكتساب الطلبة لتلك القيم البيئية، وأثر التفاعلات المتبادلة بين تلك العوامل وبعضها وأثر ذلك على القيم البيئية للطلبة.

وفي هذا الإطار فقد هدفت دراسة كل من **مبارك والحدابي** (١٩٩٢) إلى الكشف عن الاتجاهات البيئية لدى طلاب كلية التربية بجامعة صنعاء. حيث تبين أن الطلاب الذين درسوا مقرر التربية البيئية كان اتجاههم العام نحو التربية البيئية إيجابيا. كذلك دراسة **الفرا** (١٩٩٣) التي ركزت على ضرورة تدريس التربية البيئية، وإلى ضرورة إدخالها في مناهج التعليم في فلسطين بهدف تكوين ما يسمى بالضمير البيئي. أما دراسة **كيم (Kim, 1994)** فقد هدفت إلى قياس العلاقة بين المفاهيم والاتجاهات البيئية لدى طلاب الكلية الكورية. في حين هدفت دراسة **يانج (Yang, 1994)** إلى وضع الأسس الرئيسة لسياسة تربية معلم المرحلة الثانوية في تايوان تربية بيئية.

وفي ضوء ذلك أعد **سباستو وسميث (Sebasto & Smith, 1994)** دراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات المدرسين نحو التربية البيئية، ومدى تركيزهم على مفاهيم التربية البيئية في تدريسهم، إذ استخدم الباحثان لهذا الغرض مقياس ليكرتي للاتجاهات البيئية، واستبانة للتعرف إلى مدى تناول مفاهيم التربية البيئية أثناء تدريسهم، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات المعلمين نحو التربية البيئية عالية الإيجابية، ولكن يقضي المدرسون أقل من ساعة أسبوعيا في التدريس حول البيئة وقضاياها. وهدفت هذه الدراسة أيضاً إلى قياس اتجاهات المعلمين نحو بعض المفاهيم البيئية الرئيسة، أما دراسة **زيمرمان (Zimmerman, 1996)** فقد هدفت إلى تحديد القيم البيئية لدى الطلبة الجامعيين بالمكسيك. كذلك هدفت دراسة **الفرا** (١٩٩٧) إلى التعرف على أثر برامج كلية التربية بجامعة الأزهر بغزة على التربية البيئية لدى الطلبة الخريجين بالمستوى الرابع. كذلك هدفت دراسة **الشربيني** (١٩٩٧) إلى معرفة مدى فاعلية برنامج التربية البيئية المقرر على طلبة التعليم الإبتدائى بكلية التربية بطنطا في تنمية القيم البيئية لدى طلبة هذه الشعبة. ولقد توصلت دراسة **صيدم** (٢٠٠٧) إلى أن مستوى القيم البيئية لدى طلبة الجامعات أقل من ٧٠٪ كمتوسط افتراضي، وأن هذه القيم لم تتأثر بالجنس وأن مستوى القيم البيئية لدى طلبة التخصصات العلمية أفضل من أقرانهم في التخصصات الأدبية.

أما الدراسات التي ركزت على موضوع التشريعات البيئية، فمنها دراسة **آل صادق** (١٩٩٨) التي ألقت الضوء على أهم الأنظمة التشريعية للحماية البيئية في المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية والأجنبية، فأكدت على ضرورة هذه التشريعات من منطلق أن المشكلات البيئية لا تعترف بالحدود، وأكدت هذه الدراسة على أن التشريعات البيئية تشمل جوانب عديدة، فهي تشمل الحماية البرية والبحرية والزراعية والثروة الحيوانية والنباتية، والحماية من الإشباع والمخلفات الصناعية والكيميائية، ومنها ما يهتم بحماية

المصادر المائية والتخلص من مخلفات الصرف الصحي، وأوصت بأن الحاجة ما زالت ماسة لوضع المزيد من القوانين التشريعية للحفاظ على البيئة. ودراسة **الجندي** (٢٠٠٠) التي شرحت مفهوم التشريع البيئي في ضوء محورية الدور المتوقع لها في الحد من التلوث والتدهور البيئي وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على التوازن الدقيق بين تنفيذ خطط التنمية ومراعاة الاعتبارات البيئية. كذلك توصلت دراسة **بابكر (Babiker, 2004)** إلى ضعف الاستخدام الاستراتيجي للتشريعات البيئية في الكويت في مجال صناعة الكيماويات والبتروكيماويات، وأن التشريعات المحلية تمثل التحدي الأكبر بالموازنة مع التشريعات البيئية العالمية.

أما دراسة **الزعبي ومنصور (Al- Zu'bi and Mansur, 2004)** فقد ألقت الضوء على آثار التشريعات البيئية المتعلقة باتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية على صادرات الأسمدة الأردنية، وتوصلت إلى أن تكاليف الالتزام بهذه التشريعات ليست قليلة، وأنه كلما ازدادت الكفاءة في الإنتاج، كلما انخفضت التكاليف بشكل ملحوظ. ولقد هدفت دراسة **سحر حافظ** (٢٠٠٦) إلى التعرف إلى مستوى الالتزامات المصرية تجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة، ومدى الامتثال لتطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من توفر جهاز شؤون البيئة، وهو الجهة المركزية المسئولة عن متابعة تطبيق التزامات مصر تجاه الاتفاقات الدولية وهو مسئول عن متابعة تطبيق التشريعات الوطنية في مجال البيئة، وكذلك جهاز الإدارة العامة للتفتيش البيئي، فلا يوجد حصر شامل لجميع أحكام الالتزامات الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات البيئية، وكذلك عدم مواكبة التشريعات المحلية لها، والافتقار إلى آلية وظيفية لإدارة تنفيذ ومتابعة تلك الاتفاقيات. كذلك حاولت دراسة **خنيس** (٢٠٠٧) بيان العلاقة بين إدارة حماية البيئة في ضوء التشريع البيئي الجزائري موازنة ببعض التشريعات البيئية لبعض الدول، وعلى المستوى الفلسطيني فقد توصلت دراسة **العيسة** (١٩٩٦) إلى غياب تشريع بيئي فلسطيني في عهد الاحتلال، وأن ترسيخ مثل هذه التشريعات ضرورة حتمية وتحتل أولوية، وأنه لن يتم ذلك إلا بزول الاحتلال.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ مما سبق، تعدد الدراسات التي تناولت الوعي البيئي والاتجاهات والقيم البيئية لدى طلبة الجامعات أو من في مستواهم من معاهد المعلمين، أو لدى المعلمين أنفسهم، وقد جاءت هذه الدراسات في بلدان مختلفة واتبعت مناهج مختلفة، كالمنهج الوصفي والمنهج التجريبي والمنهج البنائي، كذلك استخدمت أدوات بحثية متعددة كالاختبارات

والاستبانات والمقابلات، وتوصلت معظمها إلى نتائج ذات قيمة بيئية أو تربوية، كان أهمها ضرورة تصميم برامج خاصة لتنمية الوعي البيئي. كذلك تعددت الدراسات التي تناولت التشريعات البيئية، ومما يلفت الانتباه أن جميع هذه الدراسات ركزت على القضايا البيئية من جهة، والوعي البيئي من جهة أخرى وفق أبعاد معينة، إلا أنه لا توجد دراسات– فيما اطلع عليه الباحثان– تركز على القوانين والتشريعات البيئية والوعي بها من منظور تربوي عدا دراسة العيسة (١٩٩٦) ، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم الإقليمي أم العالمي، وهذا يشير إلى قلة الاهتمام بهذا الحقل من التشريعات الإنسانية، الأمر الذي جعل هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات في تناولها لدور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية.

الإطار النظري:

التشريعات البيئية في فلسطين:

لا شك في أن التشريعات البيئية –على مستوى العالم– لم تعد قادرة على مواجهة التلوث البيئي الذي تحدثه الطبيعة والإنسان على حد سواء، لذا كان لابد أن تتكاتف الجهود لوضع استراتيجية موحدة لحماية البيئة هدفها تحقيق رفاهة الإنسان، والارتقاء بمستواه إلى الأفضل، وفق شروط بيئية سليمة، أما على مستوى فلسطين، فالواقع الذي نشهده اليوم من تلوث لجميع عناصر البيئة، بسبب عدم وجود تشريع يستطيع أن يقف في وجه هذا التلوث، خلق نوعاً من الاضطراب البيئي. والحال يختلف تماماً في فلسطين عنها في باقي البلدان العربية، من حيث التشريعات المتعلقة بالبيئة، فبينما تحاول الدول العربية وضع تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة، نجد أنه في فلسطين كانت سلطات الاحتلال عن طريق الإدارة المدنية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة هي المسئولة عن الأوضاع البيئية بصفة عامة، بما في ذلك التشريعات، والقوانين واللوائح والأنظمة (Applied Research Institute, 1997) ولعل هذا ما ساعد على تفاقم المشكلات البيئية داخل الوطن المحتل، حيث لم تساهم الإدارة المدنية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، ولو بقدر بسيط في معالجة البيئة وحمايتها، ولم تضع قوانين أو لوائح خاصة بذلك، وحتى إن وجدت هذه اللوائح، فلم تتابع الإدارة المدنية تنفيذها (مازن سيسالم وآخرون، ١٩٩٣) .

وفي إطار ما سبق يمكن القول إن التشريعات التي عنيت بالبيئة في فلسطين، لم تتناول في أغلب الأحيان عناصر وتكوينات البيئة بطريقة مباشرة، وإنما هي مجموعة تشريعات لها صلة بشكل أو بآخر بالبيئة وموضوعاتها، فمكونات البيئة حسب رؤية المتخصصين لم تمسها التشريعات بطريقة مباشرة. (Applied Research Institute, 1997) ولما كانت

هذه هي حال الواقع القانوني للبيئة في فلسطين، فإن الحاجة تبدو ماسة لمزيد من الجهود لإعادة النظر في التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالبيئة، وتزداد الدعوة إلى إجراء المزيد من التعديلات عليها لتتلاءم مع المستويات المطلوبة من الصحة والسلامة البيئية (Mansi, 1998).

إن وضع تشريعات لحماية البيئة في فلسطين، لا بد أن يعتمد على مبادئ أساسية عدة منها: أن يكون الهدف النهائي للتشريعات هو الإنسان الفلسطيني، الذي يبغي الحياة بطريقة أفضل من التي يعيشها اليوم. وأن يكون هناك توازن بين ضرورات التنمية وسلامة البيئة، فلا نستطيع أن نخطو خطوة واحدة إلى الإمام دونما مشاريع تنموية صناعية، تجارية، زراعية ولكن وفق معايير، وتشريعات بيئية نتعلم منها كيف نغير من أسلوب حياتنا نحو البيئة.

الأطر العامة للتشريعات والحقوق البيئية في فلسطين:

يعد موضوع التشريع البيئي من المواضيع المستجدة في النظم القانونية العربية عامة، والقوانين الفلسطينية خاصة، وهو أيضا من المواضيع التي تعد حديثة التنظيم في النظم القانونية الدولية، ومع ذلك فإن الحق في بيئة نظيفة يعد من الجيل الثالث لحقوق الإنسان، وهي التشريعات القائمة على التعاون الاجتماعي، والتي تتطلب عملاً محلياً إقليماً ودولياً مشتركا. (Mansi, 1998).

فمن حيث الإطار القانوني الدولي للحق في البيئة: فقد بلغ عدد الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالبيئة نحو (١٥٢) اتفاقية خلال الفترة من ١٩٢١– ١٩٩١، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المعاهدات والاتفاقيات، في حماية البيئة والمحافظة عليها نظيفة وملائمة لحياة الإنسان، بحيث توجب على الدول التي صادقت على هذه الاتفاقيات أو بعضها، أن تلتزم باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية، لتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات، وتطبيقها على المستوى الوطني. **ومن أمثلة الاتفاقيات الدولية**: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٦٩)، وإعلان ريو (١٩٩٢)، وإعلان بكين ١٩٨٣، وقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة في عام (١٩٩٠).

ومن حيث الإطار الدستوري: فقد نصت المادة (٣٣) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن «**البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسئولية وطنية**». وتشكل هذه المادة معياراً نستطيع من خلاله تحديد مدى التقارب ما بين سياسات التنمية وحق الإنسان في بيئة نظيفة، كما تشير إلى الأولوية في إجراءات الحماية والوقاية للبيئة الفلسطينية، واعتبارها مسئولية وطنية.

أما من حيث الإطار القانوني المحلي: فإنه على الرغم من أن التشريعات الفلسطينية في مجال البيئة تعد حديثة العهد، فما زال هناك ضعف واضح في تعزيز هذه التشريعات، كونها تتجاهل مواضيع المشاركة المجتمعية، وكيفية التعامل مع حقوق الأفراد، ومن هذه التشريعات: قانون الدفاع المدني رقم (٣) لسنة ١٩٩٨، وقانون المدن والمناطق الصناعية الحرة رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨، وقانون المصادر الطبيعية رقم (١) لسنة ١٩٩٩، وقانون البيئة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩ (Jad, 2000) .

أهداف التربية البيئية في الجامعة:

يرى وليم ستاب (William Stapp) أن الهدف العام للتربية البيئية هو: «إعداد مواطن إيجابي لديه معرفة بالبيئة (الطبيعة – والاجتماعية– والسيكولوجية– والجمالية.. الخ) ، ولديه اهتمامات بالبيئة ودراية بمشكلاتها، ومزود باتجاهات ايجابية نحو حماية البيئة من التلوث والإهدار واستنزاف الموارد، وملتزم بتحمل المسئولية، ولديه القدرة على اتخاذ القرار ومزود بمهارة العمل الفردي والجماعي» (Staap,1989: 495) .

وفي سياق هذا الهدف للتربية البيئية، يمكن تحديد بعض الأهداف الخاصة للتربية البيئية فيما يأتي:

- إبراز الوقائع التاريخية التي تدل على حسن استخدام بعض المصادر الطبيعية أو سوء استغلالها، وما يترتب على ذلك من آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية.
- إعداد مواطن إيجابي لديه القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وطرق حمايتها والمحافظة عليها مما يتهددها من أخطار.
- شرح التعاون بين الأفراد والجماعات في الجمال البيئي وفي التربية البيئية وتوضيحها بما في ذلك المجتمع الدولي ذاته.
- توضيح الترابط والتداخل بين الإنسان وبيئته، وما بها من مصادر وكائنات حية.
- تنمية وتعميق الفهم بالنسبة للمصادر الطبيعية وطرق صيانتها وحسن استغلالها.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية المعرضة للتلف والنفاذ دون تفريط أو إهدار.

وتعد هذه الأهداف على درجة كبيرة من الأهمية بحيث ينبغي أن توضع في الاعتبار عند التخطيط لأي برنامج في التربية البيئية سواء أكان هذا البرنامج سيقدم للصغار أم

للكبار، على أن يراعي تكييف هذه الأهداف وصياغتها بما يتناسب مع الجماعة التي سيقدم لها البرنامج (غنايم، ١٩٩٠: ٧٨) .

مشكلات التربية البيئية على المستوى الجامعي:

تعاني التربية البيئية على المستوى الجامعي من مشكلات متعددة شكلت معوقات فعلية لغايات التربية البيئية وأهدافها، ومن هذه المشكلات:

- إن كثيراً من الجامعات لم تدرك بما فيه الكفاية أن التربية يجب أن تمد الطالب الجامعي بنوع خاص من العلاقة بينه وبين البيئة، وبذلك كانت أهداف التربية البيئية في تلك الجامعات غامضة ومبهمة.

- ضعف القالب التربوي للاتجاه البيئي في التربية البيئية على المستوى الجامعي، ففي كثير من الجامعات يحتوي المنهج على مواد دراسية منفصلة تؤخذ فرادى متجزئة، مع أنه ينبغي أن تقدم مادة البيئة بمفهومها التكاملي.

- تشكو التربية البيئية في الجامعات من أنها لم تدرك أن عليها أن تعد الناشئين، لا لمستقبلهم هم فقط، بل لمستقبل أبنائهم من بعدهم، ولمستقبل الأمة التي يعيشون فيها، والكوكب الذي يعيشون فوقه.

- تعاني التربية البيئية على المستوى الجامعي من معوق آخر، هو أن بعض رجال التربية يميلون كل الميل إلى أن يعتبروا المواد المتعلقة بمنهج البيئة مواد علمية، بمعنى أنهم يدرجونها في مساق العلوم المنفصلة.

مما سبق يتضح أن إحدى المشكلات الرئيسية للتربية البيئية في الجامعات، يتمثل في إهمال موضوع التشريعات البيئية التي في ضوئها تتم معرفة الحقوق والواجبات البيئية لدى المتعلمين، الأمر الذي في ضوئه تحدد السلوكات والممارسات البيئية لديهم.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة، فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة قيد البحث من جميع جوانبها، وتحليل بنيتها، ومعرفة مجمل العلاقات والروابط بين مكوناتها دون تدخل من الباحث في نتائجها، والظاهرة المراد دراستها وتحليلها في هذه الدراسة هي واقع الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة ودور الجامعات الفلسطينية في تنمية ذلك.

مجتمع الدراسة:

ويشمل جميع طلبة المستوى الرابع في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة. والبالغ عددهم حوالي (٤٠٠٠) طالب وطالبة حسب إحصائيات عمادات القبول والتسجيل في الجامعات الفلسطينية الثلاثة، وهي: الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى، جامعة الأزهر.

عينة الدراسة:

لقد اختيرت عينة عشوائية بسيطة بمعدل (١٥٪) من مجتمع الدراسة، للكشف عن دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، فتكونت العينة من (٦٠٠) طالب وطالبة.

خصائص العينة:

اتسمت عينة الدراسة من طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بأنها من الجنسين، الجدول (١) يوضح ذلك.

الجدول (١)

عينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة ٪
الجنس	ذكر	٣٠٠	٥٠٪
	أنثى	٣٠٠	٥٠٪
الجامعة	الإسلامية	٢٠٠	٣٣,٣٪
	الأقصى	٢٠٠	٣٣,٣٪
	الأزهر	٢٠٠	٣٣,٣٪
المعدل التراكمي	من (٦٠– ٧٠)	٧٤	١٢,٣٪
	من (٧١– ٨٠)	٣٢٢	٥٣,٧٪
	من (٨١– ٩٠)	١٨٤	٣٠,٧٪
	٩١ فأكثر	٢٠	٣,٣٪
التخصص	آداب	٣٣٦	٥٦٪
	علوم	٢٦٤	٤٤٪

أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، أُعدت أداتان هما:

اختبار الوعي بالتشريعات البيئية، واستبانة دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية.

أولاً: اختبار الوعي بالتشريعات البيئية:

ويهدف هذا الاختبار إلى التعرف إلى واقع الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

- **خطوات بناء الاختبار:**

قام الباحثان بمراجعة ما أتيح لهما من الأدب البيئي، وبعض الدراسات والأبحاث المحلية المرتبطة بالبيئة والتشريعات البيئية. كما وجَّه الباحثان سؤالاً مفتوحاً لعينة من طلبة الجامعات، وكان هذا السؤال هو: **أذكر التشريعات البيئية التي تعرفها؟** ومن هذه المصادر، استطاع الباحثان أن يحددا (١٣) سؤالاً مفتوحاً تعبر عن مدى وعي طلبة الجامعات بالتشريعات البيئية في المجالات الآتية: مجال المواثيق الدولية البيئية، ومجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالهواء، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المياه العادمة، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بشبكات الصرف الصحي، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المخلفات الصلبة، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة الموارد البيئية، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتنوع الحيوي، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالبيئة البحرية، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتصحر، ومجال أسباب عدم الوعي بالتشريعات البيئية.

وفي ضوء التعريف الإجرائي لمفهوم الوعي بالتشريعات البيئية، صاغ الباحثان مجموعة من الأسئلة الخاصة بكل مجال من المجالات، ثم عرض الاختبار على لجنة من المحكمين من أساتذة التربية البيئية والعلوم في جامعات قطاع غزة (الملحق ١) ، وذلك للتأكد من أن الأسئلة توضح ما يفيد التعبير عن مجالات الاختبار ودرجة إشباعها، ومدى ملاءمة الأسئلة لكل مجال منها، وبعد مراجعة التكرارات الخاصة بكل سؤال من أسئلة الاختبار من قبل هيئة التحكيم، بقيت أسئلة الاختبار كما هي مكونة من (١٣) سؤالاً كما يصفه الملحق (٢) . كما وضعت طريقة للاستجابة، بحيث تأخذ المعرفة لكل حق من التشريعات البيئية درجة واحدة لكل استجابة صحيحة. كذلك اُتخذت الإجراءات لتقنين الاختبار والتحقق من صدقه وثباته، حيث طُبق الاختبار على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) طالباً وطالبة.

- **صدق الاختبار:**

تأكد الباحثان من صدق الاختبار عن طريق صدق المحكمين، كما تأكدا من صدق الاختبار عن طريق صدق الاتساق الداخلي: حيث أوجدا معامل الاتساق الداخلي للاختبار من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل مجال، وبين المجموع الكلى لدرجات الاختبار كله، وذلك باستخدام معامل بيرسون كما يوضحها الجدول (٢) :

الجدول (٢)

صدق الاتساق الداخلي لاختبار الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
مجال المواثيق الدولية البيئية.	٠,٦١	٠,٠١
مجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية.	٠,٧٧	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية.	٠,٨١	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب.	٠,٧٩	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالهواء.	٠,٦١	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المياه العادمة.	٠,٧١	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بشبكات الصرف الصحي.	٠,٨٠	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المخلفات الصلبة.	٠,٧٩	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة الموارد البيئية.	٠,٦٣	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتنوع الحيوي.	٠,٦٠	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالبيئة البحرية.	٠,٦٥	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتصحر.	٠,٧٦	٠,٠١
مجال أسباب عدم الوعي بالتشريعات البيئية	٠,٧٠	٠,٠١

يلاحظ من الجدول (٢) أن جميع مجالات اختبار الوعي بالتشريعات البيئية مرتبطة إحصائياً عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) مع المجموع الكلي للاختبار، وهذا يعني أن اختبار الوعي بالتشريعات البيئية يتمتع باتساق داخلي يعبر عن صدقه.

- **ثبات الاختبار:**

تأكد الباحثان من ثبات الاختبار عن طريق التجزئة النصفية: حيث جزئ الاختبار إلى نصفين، الأسئلة الفردية مقابل الأسئلة الزوجية، ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين النصفين على كل مجال في الاختبار، ثم عُدّل طول لكل منهما باستخدام معامل سبيرمان/ براون، والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣)

ثبات التجزئة النصفية لاختبار الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل بيرسون	معامل سبيرمان/ براون
مجال المواثيق الدولية البيئية.	٠,٦٦	٠,٧٩
مجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية.	٠,٧٠	٠,٨٢
مجال التشريعات البيئية.	٠,٨١	٠,٨٩
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب.	٠,٧٣	٠,٨٤
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالهواء.	٠,٦٢	٠,٧٦
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المياه العادمة.	٠,٧٨	٠,٨٧
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بشبكات الصرف الصحي.	٠,٨٠	٠,٨٨
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المخلفات الصلبة.	٠,٦٩	٠,٨١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة الموارد البيئية.	٠,٧٤	٠,٨٥
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتنوع الحيوي.	٠,٦٥	٠,٧٨
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالبيئة البحرية.	٠,٧١	٠,٨٣
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتصحر.	٠,٧٣	٠,٨٤
مجال أسباب عدم الوعي بالتشريعات البيئية	٠,٦٨	٠,٨٠

يلاحظ من الجدول (٣) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون، وقيم معاملات سبيرمان/ براون لاختبار الوعي بالتشريعات البيئية يشيران إلى أن الاختبار يتمتع بدرجة ثبات جيدة، تؤكد صلاحيته للاستخدام. كما تم التأكد من ثباته أيضاً عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث يشير ارتفاع معامل (α) إلى إن أسئلة الاختبار تعبر عن مضمون واحد، كما أن هذا المعامل يدل على الحد الأدنى لمعامل الثبات، ويوضح الجدول (٤) قيم معامل (α) للاختبار ككل.

الجدول (٤)

ثبات اختبار الوعي بالتشريعات البيئية كما تعبر عنه معاملات α كرونباخ

البيان	معامل α كرونباخ
مجال المواثيق الدولية البيئية.	٠,٧٧
مجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية.	٠,٧٠
مجال التشريعات البيئية.	٠,٧٨
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب.	٠,٨٢
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالهواء.	٠,٧١

البيان	معامل α كرونباخ
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المياه العادمة.	٠,٧٨
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بشبكات الصرف الصحي.	٠,٨٠
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المخلفات الصلبة.	٠,٧٦
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة الموارد البيئية.	٠,٧٠
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتنوع الحيوي.	٠,٧٥
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالبيئة البحرية.	٠,٧٤
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتصحر.	٠,٧٩
مجال أسباب عدم الوعي بالتشريعات البيئية	٠,٧٠

يلاحظ من الجدول (٤) أن قيم معاملات (α) كرونباخ لاختبار الوعي بالتشريعات البيئية بأبعاده المختلفة، تشير إلى أن الاختبار يتمتع بدرجة ثبات داخلي جيدة، تؤكد وحدة مضمونه وبالتالي صلاحيته للاستخدام.

ثانياً: استبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية:

وتهدف هذه الاستبانة إلى التعرف إلى طبيعة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة في المجتمع الفلسطيني.

- **خطوات بناء الإستبانة:**

راجع الباحثان ما أتيح لهما من الأدب البيئي المرتبط بالبيئة والتشريعات البيئية، ثم رجعا إلى بعض الدراسات والأبحاث المحلية ذات العلاقة للاستفادة منها في بناء الاستبانة. كما وجَّها سؤالاً مفتوحاً لعينة من طلبة الجامعات الفلسطينية وكان هذا السؤال هو: **ما دور الجامعة في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية؟ وما الفعاليات الخاصة بذلك؟** ومن هذه المصادر، استطاع الباحثان أن يحددا (٥) مجالات تعبر عن دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية. وفى ضوء التعريف الإجرائي لدور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، صاغ الباحثان (٤٣) فقرة، تغطي كل مجال من المجالات.

وبعد إعداد الاستبانة وصياغة فقراتها وفق مجالاتها المختلفة بأسلوب واضح ومفهوم، ومراجعتها لغوياً، عُرضت على لجنة من المحكمين من أساتذة التربية والعلوم

البيئية في جامعات قطاع غزة (الملحق ١) ، وذلك للتأكد من أن الفقرات توضح ما يفيد التعبير عن مجالات الاستبانة ودرجة إشباعها، ومدى ملاءمة الفقرات في كل مجال منها.

وبعد مراجعة التكرارات الخاصة بكل فقرة من فقرات الاستبانة من قبل هيئة التحكيم استبعدت الفقرات التي حصلت على أقل من ٨٠ ٪ من الموافقة، فأصبحت الاستبانة كما يصفها الجدول (٥) .

الجدول (٥)

جدول مواصفات استبانة دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	أرقام الفقرات	المجموع	النسبة المئوية
الدور الأكاديمي	١ – ٥	٥	١٤,٧
الدور الثقافي	٦ – ١٣	٨	٢٣,٥
الدور البحثي	١٤ – ١٩	٦	١٧,٦
الدور الإعلامي	٢٠ – ٢٦	٧	٢٠,٥
الدور الفني	٢٧ – ٣٤	٨	٢٣,٥
الدور ككل		٣٤	١٠٠

وضعت طريقة للاستجابة بحيث يختار الطالب الاستجابات التي يراها مناسبة ضمن تدرج رباعي لدور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، بحيث يأخذ التدريج للدور المرتفع الدرجة (٤) ، والدور المتوسط الدرجة (٣) ، والدور المنخفض الدرجة (٢) ، والدور المعدوم الدرجة (١) . كما أتخذت الإجراءات لتقنين الاستبانة والتحقق من صدقها وثباتها، حيث طُبقت الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (٦٠) طالباً وطالبة.

- **صدق الإستبانة**:

تأكد الباحثان من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين: حيث عرضت الاستبانة على لجنة محكمين، وأخذ الباحثان بما أقرته هذه اللجنة من حذف لبعض الفقرات، وتعديل لبعضها الآخر حتى وصل عدد فقراتها إلى (٣٤) فقرة.

كذلك استخدم الاتساق الداخلي، حيث حُسب معامل الارتباط بين درجة كل بعد، وبين المجموع الكلى لدرجات الاستبانة كلها، وذلك من أجل إيجاد التجانس الداخلي للاستبانة، ولإيجاد هذه الارتباطات اُستخدم معامل بيرسون كما يوضحها الجدول (٦) .

الجدول (٦)

صدق الاتساق الداخلي لاستبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
الدور الأكاديمي	٠,٧٩	٠,٠١
الدور الثقافي	٠,٧٥	٠,٠١
الدور البحثي	٠,٨٠	٠,٠١
الدور الإعلامي	٠,٧٧	٠,٠١
الدور الفني	٠,٨١	٠,٠١

يلاحظ من الجدول (٦) أن جميع مجالات استبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية مرتبطة إحصائياً عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) مع المجموع الكلي للاستبانة، وهذا يعني أن استبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية يتمتع باتساق داخلي، مما يعني صدق الاستبانة لما أعدت له.

- **ثبات الاستبانة**:

تأكد الباحثان من ثبات الاستبانة عن طريق التجزئة النصفية، حيث جُزئت الاستبانة إلى نصفين، الفقرات الفردية مقابل الفقرات الزوجية، ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين النصفين على الاستبانة كلها، ولكل بعد من أبعادها، ثم عُدل طول كل منهما باستخدام معامل سبيرمان/ براون، والجدول (٧) يوضح ذلك.

الجدول (٧)

ثبات التجزئة النصفية لاستبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل بيرسون	معامل سبيرمان/ براون
الدور الأكاديمي	٠,٧٠	٠,٨٢
الدور الثقافي	٠,٧٨	٠,٨٧
الدور البحثي	٠,٨٠	٠,٨٨
الدور الإعلامي	٠,٨٤	٠,٩١
الدور الفني	٠,٧٦	٠,٨٦
الدور ككل	٠,٨٢	٠,٩٠

يلاحظ من الجدول (٧) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون، وقيم معاملات سبيرمان/ براون لاستبانة دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية بأبعادها الخمسة،

تشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات جيدة، تؤكد صلاحيته للاستخدام. كذلك استخدم معامل ألفا كرونباخ، ويوضح الجدول (٨) قيم معامل α للاستبانة كلها ولكل بعد من إبعادها.

الجدول (٨)

ثبات إستبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل α كرونباخ
الدور الأكاديمي	٠,٧٧
الدور الثقافي	٠,٧٥
الدور البحثي	٠,٨٠
الدور الإعلامي	٠,٧٩
الدور الفني	٠,٨٢
الدور ككل	٠,٧٦

يلاحظ من الجدول (٨) أن قيم معاملات (α) كرونباخ لاستبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية بأبعاده الخمسة تشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات داخلي جيدة تؤكد وحدة مضمونه، وبالتالي صلاحيته للاستخدام.

خامساً: المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة اُستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استخدمت التكرارات والنسب المئوية للكشف عن مستوى وعي الطلبة في الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية، كما استخدم اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للتأكد من صحة الفرضيات المتعلقة بأثر كل من الجنس والتخصص في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، كذلك استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للتأكد من صحة الفرضيات المتعلقة بكل من الجامعة والمعدل التراكمي في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، واختبار شيفيه البعدي في حال وجود فروق دالة إحصائياً باستخدام تحليل التباين، ثم اختبار شيفيه البعدي.

نتائج الدراسة:

◄ إجابة السؤال الأول: ينص السؤال الأول على ما يأتي: **ما مستوى وعي طلبة الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية؟** ولإجابة هذا السؤال، استخدمت التكرارات والنسب المئوية، والجدولان (٩ (أ، ب)) يوضحان ذلك.

الجدول (٩أ)

التكرارات والنسب المئوية لمستوى وعي الطلبة بالتشريعات البيئية الدولية والمحلية

مجالات الوعي	التكرار	٪	الترتيب
الوعي بالمواثيق الدولية التي كفلت حقوق الإنسان بشكل عام وحقوقه البيئية بشكل خاص	٤٢	٧	١
الوعي بالقوانين والتشريعات البيئية التي اقرها المجلس التشريعي وسلطة الجودة البيئية في فلسطين	٢٠	٣,٣	٣
الوعي بالتشريعات البيئية للإنسان التي أفضت إليها المواثيق الدولية والتشريعات البيئية	٣٠	٥	٢

يلاحظ من الجدول (٩أ) ضعف معرفة طلبة الجامعات الفلسطينية بالمواثيق والتشريعات البيئية سواء على الصعيد الدولي منها أم على الصعيد المحلي الفلسطيني، حيث لم يرتق مستوى معرفتهم بتلك التشريعات إلى ٧٠٪ في الحد الأدنى، حيث احتلت معرفة الطلبة بالمواثيق الدولية البيئية المرتبة الأولى وبتكرار (٤٢) ونسبة مئوية (٧٪)، كما احتلت معرفتهم بالتشريعات البيئية بشكل عام المرتبة الثانية بتكرار (٣٠) ونسبة مئوية (٥٪) ، أما معرفتهم بالتشريعات البيئية الفلسطينية، فكانت في المرتبة الثالثة والأخيرة بتكرار (٢٠) ونسبة مئوية (٣,٣٪) . وهذا يعني غياب الثقافة البيئية الفلسطينية المتعلقة بالتشريعات والقوانين البيئية في الوقت الذي تنتشر فيه ثقافة البيئة الدولية، وإن كانت بنسبة غير مرتفعة.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن القوانين والمواثيق البيئية الدولية معممة ومنتشرة عبر أجهزة الإعلام والمؤسسات البيئية كافة مما أدى إلى تداولها بين الأفراد بشكل نسبي، أما القوانين والتشريعات البيئية الفلسطينية، فقد تكون غير معلنة، أو لم تُعلن في الصحف وأجهزة الإعلام، وقد تكون متخصصة وذات خصوصية ببعض المؤسسات ذات العلاقة الأمر الذي جعلها غير معروفة للطلبة، أو أن الجامعات الفلسطينية لم تعط الموضوع الأهمية المطلوبة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العيسة (١٩٩٦) التي تؤكد غياب تشريع بيئي فلسطيني رسمي بسبب الاحتلال الإسرائيلي، كما تتفق مع دراسة آل صادق (١٩٩٨) التي تؤكد على ضرورة الإلمام بالتشريعات اللازمة لجميع جوانب البيئة، وأن هناك حاجة لوضع المزيد من القوانين والتشريعات البيئية، كما تتفق مع دراسة حافظ (٢٠٠٦) التي تؤكد عدم توافر حصر شامل لجميع التشريعات البيئية.

الجدول (٩ب)

التكرارات والنسب المئوية لمستوى وعي الطلبة بالتشريعات البيئية الخاصة بعناصر البيئة المحلية ومكوناتها

مجالات الوعي	التكرار	٪	الترتيب
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة باستخدام المياه	١٩٦	٣٢,٧	١
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالهواء الجوي الصحي	١٧٤	٢٩	٢
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بإدارة المياه العادمة	٨٤	١٤	٦
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بخدمات شبكات الصرف الصحي	٥٨	٩,٧	٨
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة من المخلفات الصلبة	٩٦	١٦	٥
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالتمتع بالموارد الطبيعية في البيئة	١٠٤	١٧,٣	٤
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بأهمية التنوع الحيوي كضرورة بيئية	١٠	١,٧	٩
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالتعامل مع البيئة البحرية	١٣٨	٢٣	٣
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة من التصحر	٨٠	١٣,٣	٧

كما يتضح من الجدول (٩ب) أن هناك ضعفاً في معرفة طلبة الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية الفلسطينية المتعلقة بكل من الماء والهواء... الخ ذلك أن مستوى معرفتهم لم يصل إلى (٥٠٪) حيث احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة باستخدام المياه المرتبة الأولى، بتكرار (١٩٦) ونسبة مئوية (٣٢,٧٪) ، كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالهواء الجوي الصحي المرتبة الثانية، بتكرار (١٧٤) ونسبة مئوية (٢٩٪) . كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالتعامل مع البيئة البحرية المرتبة الثالثة، بتكرار (١٣٨) ونسبة مئوية (٢٣٪) ، كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالتمتع بالموارد الطبيعية في البيئة المرتبة الرابعة، بتكرار (١٠٤) ونسبة مئوية (١٧,٣٪)، أيضاً احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالمخلفات الصلبة المرتبة الخامسة، بتكرار (٩٦) ونسبة مئوية (١٦٪) ، واحتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بإدارة المياه العادمة المرتبة السادسة، بتكرار (٨٤) ونسبة مئوية (١٤) . كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة من التصحر المرتبة السابعة، بتكرار (٨٠) ونسبة مئوية (١٣,٣٪) ، واحتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بخدمات شبكات الصرف الصحي المرتبة الثامنة، بتكرار (٥٨) ونسبة مئوية (٩,٧٪) . كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بأهمية التنوع الحيوي كضرورة بيئية المرتبة التاسعة والأخيرة، بتكرار (١٠) ونسبة مئوية (١,٧٪) .

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من ضعف مستوى المعرفة التام بهذه التشريعات فإن معرفتهم ذات سلم أولويات يبدأ بالتشريعات البيئية التي تتعلق بالماء ثم بالبيئة البحرية ثم بالهواء، ومرد هذه النتائج من منظور الباحثين أن الماء والهواء يشكلان عصب حياة الإنسان في أي مكان في العالم، وأن معايير الجودة لكليهما معروفة لدى أي فرد، وهي تمثل ممارسة حياتية يومية، ينبه إليها يومياً في كل وسائل الإعلام، وتدعو إليها المناهج الدراسية، ذلك إن ضعف جودتهما يودي بحياة الناس مباشرة ودون إنذار، وبالتالي فإن معرفة طلبة الجامعات بالتشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب من جهة، ونوعية الهواء من جهة ثانية، احتلت أولوية، كذلك فإن معرفتهم بالتشريعات البيئية المتعلقة بالبيئة البحرية جاءت في المرتبة الثالثة، والسبب في ذلك أيضاً أن قطاع غزة يقع على شاطئ بحر غزة، ويقضي معظم السكان كثيراً من أوقاتهم إما على شاطئ البحر بهدف التنزه أو في السباحة، وكثير منهم يمتهن مهنة صيد الأسماك، مما يجعل علاقتهم مع البيئة البحرية علاقة حميمة، الأمر الذي ساهم في تنمية معرفتهم بهذا النوع من التشريعات. أما كون ضعف معرفتهم شبه المطلقة بالتشريعات البيئية المتعلقة بكل من التصحر وشبكات الصرف الصحي والتنوع الحيوي، فقد يعود السبب في ذلك إلى غياب هذه الجوانب في حياة الفلسطينيين، ذلك أن قطاع غزة يخلو من الصحاري نظراً لصغر مساحته من جهة وكثرة عدد سكانه من جهة ثانية، وكذلك عدم توافر شبكات صرف صحي بالمعني المطلوب في العديد من المدن والقرى، وتنعدم هذه الشبكات في المخيمات التي تمثل معظم مساحة القطاع، أما التنوع الحيوي، فيكاد ينعدم في قطاع غزة لعدم توافر مناطق مناسبة غير مأهولة بالسكان، وبشكل عام فإن ضعف مستوى الوعي بالتشريعات البيئية الفلسطينية قد يرجع إلى عدم تناول الجامعات الفلسطينية بغزة لهذه التشريعات، وهذا ما اتضح بعد مراجعة قواعد البيانات الخاصة بالجامعات عينة الدراسة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة عبد الله (١٩٩٢) التي تؤكد ضعف القيم البيئية لدى طلبة الجامعات، وكذلك دراسة صيدم (٢٠٠٧) التي وجدت أن مستوى القيم البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية أقل من (٧٠٪) ، كذلك تتفق مع دراسة آل صادق (١٩٩٨) التي تؤكد عدم توافر تشريعات لجميع جوانب البيئة، وكذلك دراسة حافظ التي تؤكد عدم توافر حصر شامل للتشريعات البيئية في جميع مكونات البيئة.

◄ إجابة السؤال الثاني: ينص السؤال الثاني على ما يأتي: **ما دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبتها؟** وللإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والترتيب والجدول (١٠) يوضح ذلك.

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

دور الجامعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
الدور الأكاديمي	١٠,٩٦	٣,٣٢	١٦,٠٤	٥
الدور الثقافي	١٦,٩١	٤٠,٨٥	٢٤,٧٥	١
الدور البحثي	١١,٥٣	٣,٩٣	١٦,٨٨	٤
الدور الإعلامي	١٣,٥٩	٤,٣٢	١٩,٨٩	٣
الدور الفني	١٥,٣٠	٤,٥٩	٢٢,٤٠	٢
الدور بشكل عام	٦٨,٣٠	١٧,٩	٥٠,٢	–

يلاحظ من الجدول (١٠) أن دور الجامعات بشكل عام في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة بلغت النسبة المئوية له (٥٠,٢٪) ، وأن الدور الثقافي للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الأولى بنسبة مئوية (٢٤,٧٥٪) . وأن الدور الفني للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (٢٢,٤٠٪) ، وأن الدور الإعلامي للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الثالثة بوزن نسبي (١٩,٨٩٪) ، وأن الدور البحثي للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الرابعة بنسبة مئوية (١٦,٨٨٪) . وأن الدور الأكاديمي للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الخامسة بنسبة مئوية (١٦,٠٤٪) .

في ضوء هذه النتائج يتضح انخفاض مستوى دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبتها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الجامعات تركز على الموضوعات البيئية بما تشمله من مفاهيم ومكونات وعناصر وطاقة وموارد وبرامج حماية واستثمار ومشكلات واقعية أكثر من تركيزها على قضايا التشريعات في مجال البيئة، على اعتبار أن هذه التشريعات هي تحصيل حاصل، وأن الكل يعرفها وهي حق طبيعي مكتسب ومعروف، وهذا ما اتضح عند مراجعة قواعد البيانات في الجامعات الفلسطينية، فلم يجد الباحثان مساقات دراسية خاصة بذلك في متطلبات الجامعة، وإنما قد يمر المساق الدراسي على هذه الموضوعات مرور الكرام، كذلك لم تتناول الندوات والأيام الدراسية والمؤتمرات التي تعقد في الجامعات هذه الموضوعات، إضافة إلى ذلك فإن الجامعات لم تتطرق إلى قضية التشريعات البيئية من خلال نشرات خاصة أو أخبار بيئية على مواقع الانترنت الخاصة بالجامعات.

كما يتضح أيضاً أن الدور الثقافي للجامعات يحتل المرتبة الأولى في ذلك، وهذا يرجع إلى تعدد الأنشطة الثقافية التي تقودها الجامعات والمتمثلة في الندوات والدورات والاستدعاء للخبراء وأصحاب القرار وإنتاج النشرات والمنشورات والإحصاءات المصاحبة لانتهاكات الاحتلال للبيئة، وما يرافقها من حملات توعية. أما كون الدور الأكاديمي للجامعة في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية يحتل المرتبة الأخيرة، فمرده إلى ضعف الخطة الدراسية في مجال التشريعات البيئية، لاسيما عدم توافر مساق دراسي حول التشريعات البيئية، وغياب مركز بحوث ودراسات يختص بالشئون البيئية، وعدم تبني الخطة الأكاديمية لأعمال بيئية تطوعية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة صيدم (٢٠٠٧) التي توصلت إلى أن مستوى القيم والأخلاقيات البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية أقل من (٧٠٪) ، كما تتفق مع دراسة الأغا وأبو دف (١٩٩٦) التي أكدت على ضرورة تبني منظومة قيمية في التعليم الفلسطيني، وكذلك دراسة الأستاذ وأبو جحجوح (١٩٩٩) بضرورة الاهتمام بالقيم البيئية، وتختلف مع الدراسات التي أكدت على فاعلية مناهج التربية البيئية في تنمية المفاهيم والاتجاهات والأخلاق البيئية مثل دراسة مسلماني (١٩٨٥) ، ودراسة عبد العال (١٩٨٦) ، ودراسة الشافعي (١٩٩٠) ، ودراسة صديق وعطوة (١٩٩١) ، ودراسة مبارك والحدابي (١٩٩٢) ، ودراستا الفرا (١٩٩٣، ١٩٩٧) .

◄ إجابة السؤال الثالث (أ) : ينص السؤال (٣– أ) على ما يأتي: **إلى أي مدى تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من منظور طلبتها وفق متغير الجنس**؟ وللإجابة عن هذا السؤال، اُستخدم الإحصائي (ت) لعينتين مستقلتين والجدول (١١) يوضح ذلك.

الجدول (١١)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للكشف عن أثر الجنس دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الأكاديمي	ذكر	٣٠٠	١١,٤٠	٣,٢٢	٣,٢٨	دالة عند ($\alpha \geq$ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	١٠,٥٢	٣,٣٧		
الدور الثقافي	ذكر	٣٠٠	١٧,٦٦	٤,٩٩	٣,٨٤	دالة عند ($\alpha \geq$ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	١٦,١٦	٤,٦٠		

البيان	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور البحثي	ذكر	٣٠٠	١١,٨٦	٤,٠١	٢,٠٥	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	١١,٢٠	٣,٨٤		
الدور الإعلامي	ذكر	٣٠٠	١٣,٨٥	٤,٤٦	١,٤٥	غير دالة
	أنثى	٣٠٠	١٣,٣٤	٤,١٦		
الدور الفني	ذكر	٣٠٠	١٥,٦٧	٤,٦٥	١,٩٧	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	١٤,٩٣	٤,١٥		
دور الجامعة بشكل عام	ذكر	٣٠٠	٧٠,٤٦	١٨,٢١	٢,٩٥	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	٦٦,١٥	١٧,٥١		

- قيمة «ت» الجدولية تساوي (١,٩٦) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) ، ودرجة حرية (٥٩٨)
- قيمة «ت» الجدولية تساوي (٢,٥٧) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) ، ودرجة حرية (٥٩٨)

يلاحظ من الجدول (١١) أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على دور الجامعة بشكل عام، وعلى جميع الأبعاد ما عدا البعد الإعلامي، مما يعني أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في استجابات الطلبة حول الدور البيئي للجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية ترجع لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

ويرجع السبب في ذلك إلى كون الطلاب الذكور أكثر تنوراً من الطالبات في شؤون الحياة بشكل عام، وأن لديهم الفرصة لمتابعة معظم نشاطات الجامعة من ندوات وورشات عمل وحضور محاضرات ثقافية طارئة ومؤتمرات عامة... إلخ، وهذا ما لم تتح الفرصة له للطالبات بحكم طبيعتهن الأنوثية من جهة، وبحكم طبيعة عادات المجتمع وتقاليده التي لا تعطي الفرصة للأنثى لقضاء أوقات فراغها خارج إطار البيت أو العمل الجاد.

وتختلف هذه النتائج مع دراسة صيدم (٢٠٠٧) التي توصلت إلى أن القيم البيئية لدى طلبة الجامعات لم تتأثر بالجنس.

◄ إجابة السؤال الثالث (ب) : ينص السؤال (٣- ب) على ما يأتي: **إلى أي مدى تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من منظور طلبتها وفق متغير التخصص؟** وللإجابة عن هذا السؤال، أُستخدم الإحصائي (ت) لعينتين مستقلتين والجدول (١٢) يوضح ذلك.

الجدول (١٢)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للكشف عن أثر التخصص في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الأكاديمي	علمي	٣٣٦	١٠,٨٢	٣,٤١	– ١,١٢	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	١١,١٣	٣,٢١		
الدور الثقافي	علمي	٣٣٦	١٧,٠٩	٤,٩٦	١,٠٣	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	١٦,٦٨	٤,٧١		
الدور البحثي	علمي	٣٣٦	١١,٧٥	٤,٠٨	١,٥٤	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	١١,٢٥	٣,٧٣		
الدور الإعلامي	علمي	٣٣٦	١٤,٢٠	٤,٥٠	٣,٩٢	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	إنساني	٢٦٤	١٢,٨٢	٣,٩٤		
الدور الفني	علمي	٣٣٦	١٥,٥٧	٤,٦٦	١,٦١	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	١٤,٩٦	٤,٤٩		
دور الجامعة بشكل عام	علمي	٣٣٦	٦٩,٤٤	١٨,٦٧	١,٧٥	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	٦٦,٨٥	١٦,٩٩		

- قيمة «ت» الجدولية تساوي (١,٩٦) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) ، ودرجة حرية (٥٩٨)
- قيمة «ت» الجدولية تساوي (٢,٥٧) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) ، ودرجة حرية (٥٩٨)

يلاحظ من الجدول (١٢) أن قيمة (ت) المحسوبة أصغر من قيمة (ت) الجدولية عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على دور الجامعة بشكل عام، وعلى جميع الأبعاد ما عدا البعد الإعلامي، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في استجابات الطلبة حول الدور البيئي للجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية ترجع لمتغير التخصص، أما الفروق في الدور الإعلامي فهي لصالح ذوي التخصص العلمي. ويرجع السبب في ذلك إلى كون قضايا الوعي بالتشريعات البيئية من حيث إدارة كل من المياه والموارد... الخ، والتشريعات المرتبطة بكل منها هي قضايا تهم كل الطلبة من الجنسين، وبغض النظر عن التخصص، سواء كان في العلوم أم في الإنسانيات.

وتختلف هذه النتائج مع نتيجة دراسة صيدم (٢٠٠٧) التي ترى أن القيم البيئية لدى طلبة التخصصات العلمية أفضل منها لدى طلبة التخصصات الإنسانية.

◄ إجابة السؤال الثالث (ج) : ينص السؤال (٣- ج) على ما يأتي: **إلى أي مدى تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من منظور طلبتها وفق متغير الجامعة؟** وللإجابة عن هذا السؤال، واختيار صحة الفرضية المتعلقة به، أُستخدم الإحصائي تحليل التباين الأحادي والجدول (١٣) يوضح ذلك.

الجدول (١٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن أثر الجامعة في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الأكاديمي	بين المجموعات	١٠٦,٨٩	٢	٥٣,٤٤	٤,٨٨	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	٦٥٣٤,٣٠	٥٩٧	١٠,٩٤		
	المجموع	٦٦٤١,١٩	٥٩٩			
الدور الثقافي	بين المجموعات	٩٩٦,٨٥	٢	٤٩٨,٤٢	٢٢,٦	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	١٣١٢٢,٦٤	٥٩٧	٢١,٩٨		
	المجموع	١٤١١٩,٤٩	٥٩٩			
الدور البحثي	بين المجموعات	٣٠٨,٢٨	٢	١٥٤,١٤٠	١٠,٢٥	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	٨٩٧٧,١٨	٥٩٧	١٥,٠٣		
	المجموع	٩٢٨٥,٤	٥٩٩			
الدور الإعلامي	بين المجموعات	١٦٤,٩٧	٢	٨٢,٤٨	٤,٤٦	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	١١٠١٩,٤٢	٥٩٧	١٨,٤٥		
	المجموع	١١١٨٤,٣٩	٥٩٩			
الدور الفني	بين المجموعات	٩٣,٤٥	٢	٤٦,٧٢	٢,٢٢	غير دالة
	خلال المجموعات	١٢٥٦١,٣٤	٥٩٧	٢١,٠٤		
	المجموع	١٢٦٥٤,٧٩	٥٩٩			
دور الجامعة بشكل عام	بين المجموعات	٥٥٦٦,٣٣	٢	٢٧٨٣,١٦	٨,٨٢	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	١٨٨٢١٧,٢٤	٥٩٧	٣١٥,٢٧		
	المجموع	١٩٣٧٨٣,٥٧	٥٩٩			

- قيمة «ف» الجدولية تساوي (٤. ٦١) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) ، ودرجة حرية (٥٩٧,٢)
- قيمة «ف» الجدولية تساوي (٣) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) ، ودرجة حرية (٥٩٧,٢)

يلاحظ من الجدول (١٣) أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على دور الجامعة بشكل عام، وعلى جميع الأبعاد ما عدا البعد الفني، مما يعني أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في استجابات الطلبة حول الدور البيئي للجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية ترجع لمتغير الجامعة التي ينتمي إليها الطالب. وللكشف عن اتجاه الفروق، اُستخدم اختبار شيفيه البعدي، ووجد أن الفروق لصالح طلبة الجامعة الإسلامية. ويرجع السبب في ذلك إلى كون الجامعة الإسلامية جامعة عريقة في غزة يزيد عمرها عن ٣٠ سنة، مرت بمراحل عديدة من التطور، وحصلت على درجة الأيزو في الجودة والنوعية مقارنة ببقية الجامعات المحلية، التي قد تعد حديثة النشأة بالمقارنة مع الجامعة الإسلامية، وبالتالي لها أنظمتها الأكاديمية المتطورة التي ساهمت في فتح العديد من التخصصات البيئية المهنية، وهي تمتلك طاقماً تدريسياً مؤهلاً جيداً في مجالات البيئة، إضافة إلى ذلك حصولها على منح دولية عدة للمساهمة في تحسين الظروف البيئية بقطاع غزة، ولاسيما مشروع تحلية المياه، ومشروع تطوير وادي غزة، ومشروع المخلفات الصلبة، ومشروع تحسين شروط الصيد... الخ، كما أنها تعاونت مع بلديات محافظات غزة في كثير من الأنشطة البيئية التي ساهمت في التنمية البيئية في القطاع، الأمر الذي جعل الطلبة يقومونها بدرجة أفضل من بقية الجامعات.

◄ إجابة السؤال الثالث (د) : ينص السؤال (٣– د) على ما يأتي: **إلى أي مدى تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من منظور طلبتها وفق متغير المعدل التراكمي**؟ وللإجابة عن هذا السؤال، اُستخدم تحليل التباين الأحادي والجدول (١٤) يوضح ذلك.

الجدول (١٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن أثر المعدل التراكمي في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الأكاديمي	بين المجموعات	٢٠,٦٦	٣	٦,٨٨	٠,٦٢	غير دالة
	خلال المجموعات	٦٦٢٠,٥٣	٥٩٦	١١,١٠		
	المجموع	٦٦٤١,١٩	٥٩٩			
الدور الثقافي	بين المجموعات	٢٩٥,٨٥	٣	٩٨,٦١	٤٠٢٥	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	١٣٨٢٣,٦٤	٥٩٦	٢٣,١٩		
	المجموع	١٤١١٩,٤٩	٥٩٩			

المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور البحثي	بين المجموعات	١٩٧,١٣	٣	٥٦,٧١	٤,٣٠	دالة عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	٩٠٨٨,٣٢	٥٩٦	١٥,٢٤		
	المجموع	٩٢٨٥,٤٦	٥٩٩			
الدور الإعلامي	بين المجموعات	٨٤,٤٦	٣	٢٨,١٥	١,٥١	غير دالة
	خلال المجموعات	١١٠٩٩,٩٢	٥٩٦	١٨,٦٢		
	المجموع	١١١٨٤,٣٩	٥٩٩			
الدور الفني	بين المجموعات	١٦٠,١١	٣	٥٣,٣٧	٢,٥٤	غير دالة
	خلال المجموعات	١٢٤٩٤,٦٨	٥٩٦	٢٠,٩٦		
	المجموع	١٢٦٥٤,٧٩	٥٩٩			
دور المعدل التراكمي بشكل عام	بين المجموعات	٢٤١١,٨٠	٣	٨٠٣,٩٣	٢,٥٠	غير دالة
	خلال المجموعات	١٩١٣٧١,٧٧	٥٩٦	٣٢١,٠٩		
	المجموع	١٩٣٧٨٣,٥٧	٥٩٩			

- قيمة «ف» الجدولية تساوي (٣,٧٨) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) ، ودرجة حرية (٥٩٦,٣)
- قيمة «ف» الجدولية تساوي (٢,٦) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) ، ودرجة حرية (٥٩٦,٣)

يلاحظ من الجدول (١٤) أن قيمة (ت) المحسوبة أصغر من قيمة (ت) الجدولية عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على دور الجامعة بشكل عام، وعلى جميع الأبعاد ما عدا البعدين الثقافي والبحثي، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في استجابات الطلبة حول الدور البيئي للجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية ترجع لمتغير المعدل التراكمي.

وللكشف عن اتجاه الفروق في البعدين الثقافي والبحثي، أُستخدم اختبار شيفيه البعدي، فكانت الفروق دائماً لصالح الطلبة ذوي المعدل التراكمي الأعلى. ويرجع السبب في ذلك إلى كون قضايا البيئة والتشريعات البيئية تمثل أهمية لكل فرد، ولكل طالب بغض النظر عن مستوى تحصيله، فالقضية ثقافية أكثر منها تحصيلية.

◄ إجابة السؤال الرابع: ينص السؤال الرابع على ما يأتي: **ما ملامح التصور المقترح لتحسين دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبتها؟** وللإجابة عن هذا السؤال، عقد الباحثان ورشة عمل، توصلا بوساطتها إلى الملامح الآتية للتصور المقترح في ضوء الأدوار المتعددة للجامعات:

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور الأكاديمي والإداري للجامعات:

- اعتماد فلسفة أكاديمية بيئية ذات منهجية خاصة للجامعة تعتمد على مجموعة من القواعد والأسس والثوابت البيئية الوطنية التي من شأنها أن تظهر الصورة الحقيقية للبيئة وتشريعاتها القانونية في المجتمع الفلسطيني.
- توفير الإمكانات المادية والفنية والمعنوية لتطوير أداء الكوادر البشرية من الأساتذة على إعداد وتطوير البرامج الجامعية ذات الطابع البيئي القانوني.
- العمل على اعتماد ميزانية خاصة تلبي متطلبات العمل واحتياجاته في الجامعات من منظور بيئي قانوني.
- استقطاب الكفاءات الفلسطينية البيئية من الخارج والاستفادة من خبراتها الطويلة في دعم التشريعات البيئية.
- إعداد برامج دراسية بيئية تستهدف تعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم البيئية، فضلاً عن إثارة اهتمامهم بضرورة المشاركة الفعلية في صنع القرارات البيئية والسياسية وتقرير مصيرهم البيئي.
- تحديد أهداف كل برنامج دراسي بدقة، وأن تكون هذه الأهداف مرتبطة ببيئة المجتمع ومشكلاته وتجمع بين الحقوق والواجبات.

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور الثقافي للجامعات:

- زيادة نسبة التعليقات والتحليلات البيئية، لأنها أكثر فعالية في تنمية وعي الطالب وثقافته بالأحداث والقضايا البيئية المختلفة وتشريعاتها.
- ضرورة نشر المضامين البيئية التي تتعلق بمشكلات البيئة في الدول العربية والدول الأجنبية من منظور قانوني، ففي ذلك إثراء للنشاط البيئي القانوني.
- ضرورة إشراك الطلبة في البرامج الحوارية والنقاشات البيئية، وذلك بطرح القضايا البيئية اليومية على صحف ومجلات الحائط في الجامعات.
- ضرورة توفير مكتبة خاصة تضم كل ما يتعلق ببرامج البيئة سواء كانت أبحاث أم دراسات أم أخبار أم معلومات أم تسجيلات كاسيت وفيديو، على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي بهدف متابعة التطورات والأحداث المتعلقة بالبيئة وتشريعاتها.

- استدعاء كوادر متخصصة في مجال إعداد البرامج البيئية يكون لها خلفيات ومهارات واختصاصات متنوعة.

- عرض برامج بيئية ذات قضايا ومشكلات مرتبطة بالواقع الفلسطيني، تعطى من خلاله فرصة للطلاب، لتبني مواقف إيجابية نحو تلك القضايا في إطار من الحقوق البيئية.

- تعزيز الاتجاه الإيجابي لدى طلبة الجامعات نحو العمل البيئي والمشاركة البيئية الفاعلة في المجتمع من أجل الصالح العام.

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور البحثي للجامعات:

- دراسة واقع البيئة الفلسطينية والتعرف على خصائصها واحتياجاتها ومشكلاتها بهدف تحديد ما ينبغي تبنيه من تشريعات بيئية.

- دراسة واقع البناء البيئي القانوني للمتعلمين بهدف تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات البيئية من خلال وضع خطط واستراتيجيات محددة للتعامل معهم.

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور الإعلامي للجامعات:

- أن تتبني الجامعات فلسفة بيئية إعلامية فلسطينية واضحة المعالم، بحيث تساهم في صقل وتدعيم الهوية الفلسطينية البيئية بما يعزز الحقوق والواجبات.

- أن تعمل دوائر الإعلام في الجامعات على توعية الشباب الجامعي، وبخاصة على الصعيد القانوني بما يعدل من قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم، ويؤدي إلى تكوين اتجاهات ايجابية نحو البيئة نابعة من التشريعات البيئية.

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور الفني للجامعات:

- أن تقوم الجامعات بعمل معارض للفن التشكيلي والمسرحي والثقافي تراعي فيه الخصوصية الفلسطينية للبيئة وتشريعاتها.

- أن تقوم الجامعات بعرض أفلام تفضح من خلالها الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية.

- أن تعقد الجامعات مسابقات بيئية تستهدف نشر ثقافة التشريعات البيئية.

ومن أجل تنفيذ هذا التصور المقترح والتغلب على معوقاته، يرى الباحثان أهمية القيام بالجهود الآتية:

- ضرورة تكاتف كل الجهود والخبرات من أجل صياغة تشريعات ولوائح وقوانين فلسطينية، تتلاءم مع الظروف الطبيعية والبشرية في فلسطين، حتى لا ندع المشاريع التنموية التي نشهدها اليوم تعتدي على البيئة بجميع عناصرها في ظل غياب تشريع بيئي رسمي.

- ضرورة تشكيل مؤسسة خاصة لحماية البيئة، يكون لها استقلال مالي وإداري، وتتمتع بشخصية اعتبارية، ذات صلاحيات واسعة تُلقى على عاتقها المحافظة على البيئة في كل أنحاء الوطن.

- ضرورة إدخال البعد البيئي كمادة منهجية إلى المدارس والمعاهد والجامعات، من أجل تنمية الاتجاهات، والمفاهيم، والقدرات البيئية عند الأفراد، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وحتى يتم تغيير سلوك الأفراد نحو البيئة.

- ضرورة أن تقوم الجامعات بعقد الندوات والمؤتمرات الثقافية المتعلقة بالأحوال والظروف البيئية على أن يشارك الشباب الجامعي من خلالها، سواء كان ذلك عن طريق الإسهام بالأبحاث العلمية أم المناقشة.

- توفير سبل الحصول على المعلومات البيئية، خاصة عن الوسط المحيط بحيث يتسنى للطلاب الحصول عليها.

- إلزام كليات الجامعة بتدريس مواد تنصب على دراسة البيئة المحيطة وظروفها وأحوالها وكيفية تحسينها وتنميتها، على أن تعمم هذه الدراسات على السنوات الدراسية كافة بكل كلية.

- ضرورة ربط الجامعة بالبيئة المحيطة بحيث تشجع الجامعات هيئاتها العلمية وطلابها على دراسة البيئة المحيطة بالجامعة ودراسة مشكلاتها، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

- تكوين أسرة بكل كلية لأصدقاء البيئة تهدف إلى تبصير الطلاب بمشكلات البيئة الفلسطينية وبالخطة القومية للحفاظ على البيئة وتعمير الصحاري، ولعل هذا الاتجاه قائم بالفعل في بعض كليات الجامعات.

- تنظيم معسكرات تهدف إلى خدمة البيئة المحيطة، يشارك فيها طلاب الجامعات مع إمكانية تخصيص جزء من درجة أعمال السنة في المواد المتعلقة بالبيئة مما يشجعهم على حضور هذه المعسكرات.

- يمكن للجامعة تنظيم يوم كل شهر لخدمة البيئة، يشارك فيه أعضاء الهيئة التدريسية مع الطلاب في بعض الأعمال البيئية كالقيام بتشجير أحد المناطق المحيطة بالجامعة والإسهام في نظافة الحرم الجامعي، وغير ذلك من الأعمال التي تعد بمثابة بيان عملي لحث الشباب الجامعي على الاهتمام بالبيئة.

- الاتصال بالجامعات الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي من خلال التبادل الثقافي مع هذه الجامعات وإيفاد بعثات طلابية للجامعات المختلفة واستقبال بعثات طلابية منها، بهدف تعميق مفاهيم البيئة لدى الطلاب وتوعيتهم بالمشكلات البيئية المختلفة والوقوف على أساليب التغلب عليها.

- توفير بنك للمعلومات البيئية يمكن الشباب الجامعي من اللجوء إليه وقتما يشاء، ونشر البحوث العلمية التي تنصب على أهمية البيئة وضرورة حمايتها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بما يأتي:

١. ضرورة أن تعزز الجامعات الفلسطينية دورها البحثي في مجال تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، وذلك بالتركيز على إنتاج بحوث مهنية ورسائل جامعية وبحوث تخرج، تستهدف القوانين والحقوق والتشريعات البيئية.

٢. أن تجتهد الجامعات الفلسطينية المجال الثقافي، بعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ومحاضرات ودورات واستدعاء خبراء لمناقشة قضايا البيئة من منظور تشريعي وقانوني.

٣. ضرورة تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من حقوق وواجبات لدى الطالبات، باعتبار أنهن أمهات المستقبل، ويقع على عاتقهن دور رئيس في تنشئة الأبناء على التشريعات البيئية.

٤. ضرورة أن توجه الجامعات دورها الإعلامي في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة التخصصات الإنسانية، على اعتبار أن طلبة التخصصات العلمية يدرسون مساقات أكاديمية ذات علاقة بذلك.

٥. من المؤمل أن تعيد كل من جامعة الأقصى والأزهر النظر في برامجها وأدوارها فيما يتعلق بتنمية التشريعات البيئية، وأن تبذلا قصارى جهديهما في إبراز هذا الدور للطلبة.

٦. ضرورة لفت انتباه الطلبة ذوي المعدلات التراكمية المتوسطة والمنخفضة والمرتفعة على حد سواء لأهمية التشريعات البيئية.

٧. ضرورة أن يبذل طلبة الجامعات جهودهم في تنمية مستوى وعيهم بالمواثيق والتشريعات البيئية سواء كانت هذه التشريعات عالمية أم محلية، وذلك بهدف تكوين ثقافة قانونية تتعلق بالبيئة لديهم.

٨. ضرورة إلمام طلبة الجامعات الفلسطينية والوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بكل من الماء والهواء والبيئة البحرية والموارد الطبيعية والمخلفات الصلبة وإدارة المياه العادمة والتصحر وشبكات الصرف الصحي والتنوع الحيوي على حد سواء.

٩. ضرورة أن تضع الجامعات الفلسطينية خططاً إستراتيجية خماسية وعشرية تستهدف رفع مستوى دورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبتها.

١٠. من الأهمية بمكان أن تعزز الجامعات دورها الأكاديمي في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من خلال تدريس مساق دراسي أو جزء من مساق كمتطلب جامعي.

١١. يتوجب على الجامعات الفلسطينية أن تفعل دورها الفني من أجل تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، وذلك من خلال الفنون التشكيلية والمسرحية... إلخ.

١٢. ضرورة أن تهتم الجامعات الفلسطينية بدورها الإعلامي في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، وذلك من خلال إصدار النشرات والمطبوعات الخاصة بذلك.

دراسات وبحوث مقترحة:

استكمالاً لأفكار هذا البحث، يقترح الباحثان إجراء الدراسات الآتية:

١. معوقات الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية.

٢. مستوى معرفة طلاب التعليم العام بالتشريعات البيئية.

٣. مدى تضمن المناهج الفلسطينية للتشريعات البيئية.

٤. مدى تناول الإعلام لقضايا التشريعات البيئية.

٥. الانتهاكات البيئية في المجتمع الفلسطيني.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الأستاذ، محمود وأبو جحجوح، يحيي (١٩٩٩) . توازن القيم فى مناهج العلوم الفلسطينية الواقع والممكن. بحث مقدم إلى مؤتمر التربية فى عالم متغير. المنعقد في جامعة اليرموك. كلية التربية والفنون فى الفترة من ١٩٩٩- ٢٩- ٢٧. إربد: الأردن.

٢. الأغا، إحسان وأبو دف، محمود (١٩٩٦) . نحو منظومة قيم للتربية الفلسطينية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية. التعليم الفلسطيني تاريخاً، واقعاً وضرورات للمستقبل. بيرزيت - غزة: من ١٣- ١٥ كانون أول.

٣. آل صادق، عبد الوهاب (١٩٩٨) . الأنظمة التشريعية للحماية البيئية. مجلة التربية، العدد (١٢٦) ، السنة (٢٧) : ٢٩٨- ٢٩٣، سبتمبر، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم.

٤. بارود، نعيم (١٩٩٦م) . تقييم الآثار البيئية للمشاريع الصناعية في مدينة عمان الكبرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٨٩) . الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية. فلسطين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦. الجندي، محمد (٢٠٠٠) . التشريعات البيئية. جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

٧. حافظ، سحر (٢٠٠٦) . الالتزامات المصرية تجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة ومدى الامتثال لتطبيقها. مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد (٣٠) : ١٣٣- ١٥٥. مركز الدراسات والبحوث البيئية. جامعة أسيوط.

٨. الحفار، سعيد (١٩٩٠) . التربية البيئية على المستوى الجامعي ومشكلاتها، ندوة التربية البيئية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٩. حمزة، أحمد (١٩٩٣) . التشريعات البيئية في الوطن العربي، مجلة الدراسات وأبحاث البيئة، العدد الثالث، عمان: الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة.

١٠. الخطيب، عامر (١٩٩٥) . أصول التربية الثقافية والاجتماعية. غزة: مطبعة مقداد.

١١. خنيس، سوسن (٢٠٠٧) . إدارة حماية البيئة وقانون البيئة في ضوء التشريع البيئي الجزائري: منظور بيئي مقارن. مجلة البحوث الإدارية، السنة (٢٥) ، العدد (١) ، يناير، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

١٢. سليمان، محمد (١٩٩٧) . التربية البيئية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٠، يونيو.

١٣. سيسالم، مازن وآخرون (١٩٩٣) . مجموعة القوانين الفلسطينية، الأجزاء ٣٠، ٣٢.

١٤. الشربينى، غادة (١٩٩٧) . القيم البيئية لدى طلاب شعبة التعليم الإبتدائى بكلية التربية جامعة طنطا. رسالة ماجستير غير منشورة. طنطا: جامعة طنطا.

١٥. الشرنوبي، محمد (٢٠٠٣) . مشكلات البيئة المعاصرة، دراسة في العلاقات بين الإنسان والبيئة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

١٦. صديق، صلاح وعطوة، محمد (١٩٩٧) . أثر استخدام منهج مستقل للتربية البيئية في تنمية الوعي البيئي لدى طلاب كلية التربية. المؤتمر العلمي الثالث للجمعية المصرية بالمناهج. الإسكندرية: أغسطس.

١٧. صيدم، ليلى (٢٠٠٧) . المشكلات البيئية في المجتمع الفلسطيني وعلاقتها بالقيم البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية. رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم البيئية. كلية الدراسات العليا، جامعة العالم الأمريكية.

١٨. عبد العال، تحية (١٩٨٦) . تصميم برنامج لتنمية مفاهيم التربية البيئية فى مناهج العلوم البيولوجية لدور المعلمين والمعلمات. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية: جامعة أسيوط.

١٩. عبد الله، محمود (١٩٩٢) . القيم البيئية لدى شباب الجامعات. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس.

٢٠. العيسة، شوقي (١٩٩٦) . البنية التحتية والتشريع البيئي. مجلة الأمل، العدد (١) ، اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم.

٢١. غنايم، مهني (١٩٩٠) . من أساليب التربية البيئية في المضمون المدرسي (التربية الغذائية) . ندوة التربية البيئية. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢٢. الفرا، فاروق (١٩٩٣) . التربية البيئية والحاجة إلى إدخال مفاهيمها في مناهج التعليم في فلسطين، المؤتمر التربوي الأول: تطوير التعليم في الأراضي المحتلة، ومن أين يبدأ، غزة، جامعة الأزهر. ١٢- ١٤/١٠/١٩٩٣.

٢٣. الفرا، فاروق (١٩٩٧) . (أثر برنامج كلية التربية بجامعة الأزهر بغزة على التربية البيئية لدى الخريجين بالمستوى الرابع). دراسات فى المناهج وطرق التدريس. العدد الرابع والأربعون. الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس. جامعة عين شمس. كلية التربية.

٢٤. مبارك وفتحي والحدابي، داود (١٩٩٢) . (الاتجاهات البيئية لدى طلاب كلية التربية بجامعة صنعاء). مجلة التربية العربية. العدد السادس عشر. يوليو. ١٩٩٢.

٢٥. مسلماني، إبراهيم (١٩٨٥) . منهاج مقترح فى التربية البيئية لطلبة معاهد المعلمين في الأردن. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. القاهرة: جامعة عين شمس.

٢٦. نشوان، تيسير (١٩٩٧) . الاتجاهات البيئية لدى طلاب المرحلة الإعدادية بمدارس قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عين شمس. برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الاقصى بغزة.

٢٧. وزارة شؤون البيئة (٢٠٠٠) ، تقرير حول الممارسات الإسرائيلية تجاه البيئة الفلسطينية. رام الله – فلسطين.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Al- Zu'biB. And Mansur, y. (2004) . The Impact of EU Environmental Regulations on Fertilizer Exports: A case Study of Jordon (1982- 2001) . Dirasat. Human and Social Sciences, Volume (31) , No- (3) , The Deanship of Academic Research, University of Jordon.*
2. *Applied Research Institute (1997) , The Status of the Environmental in the West Bank.*
3. *Babiker, M. (2004) . The impact of Environmental Regulations on Exports: A case Study of Kuwait Chemical and Petrochemical industry. Arab Economic Journal. No. (32, 33) , year (12) , Arab Society for Economic Research.*
4. *Isaac, Jade (2000) , The Environmental Impact of the Israeli Occupation. Jerusalem.*
5. *Kim, Youghi. (1994) . Environmental Attitudes and Intenesion of Korean Colledge Students Diss. Abs. Int. Vol. 55. No. (4) .*
6. *Mansi. Kamel (1998) , Socio- economic Situation and Environment Implications in the West Bank and Gaza Strip. Palestinian Environment Authority. Al- Biereh- Palestine.*
7. *Sebasto, S. & smith,Th (1994) . EE in ILLinois and Wisconsin: Atale TWO states. The Journal Environmental Education. 28 (4) . 26- 36.*
8. *Staap, William B. (1989) : Model Program foe Environmental Education, prospects Review, Vol. 11, No. 4, P. 495.*
9. *UNESCO: Education & The Learning Environment In world Education, Report (UNESCO, 1991) , PP. 17- 18.*
10. *Yang, jing – shin: (1994) . Perceptions of preservice secondary secondary School Teachers In Taiwan. concerning Environmental Education. Diss. Abs Int. vol 54. No. (8) .*
11. *Zimmermann, l. (1996) . The Development of Environmental values. The Journal of Environmental Education. 28 (1) .*